الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل

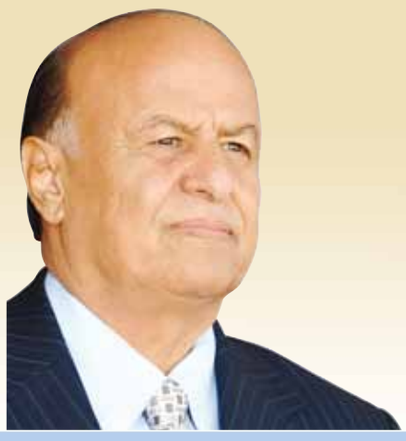

«اليوم نوجهُ طاقاتنا نحو التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيضعُ على عاتقه صياغة منظومة الحكم الجديد من خلال صياغة دستور جديد، واختيار نظام الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، والبحث عن حلول للأزمات في الجنوب وصعدة».

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

الميثاق
الاثنين : 7 / 1 / 2013م
الموافق :25 / صفر / 1434هـ
العدد: (1643)

اعتبرتها تدخلاً في شئونها ومصادرة لحقوق أعضائها

منظمات مدنية ترفض شروط اللجنة الفنية بشأن المشاركة في المؤتمر

اعلنت منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات في اليمن رفضها الكامل للشروط التي وضعتها اللجنة الفنية للتحضير للحوار الوطني بشأن إشراك المنظمات المدنية في الحوار.كون تلك الشروط تبيح للجنة التدخل في شئون المنظمات والاتحادات والنقابات اليمنية وتصادر حق الجماهير التي اختارت قيادات تلك المنظمات .

واكدت المنظمات في مؤتمرا صحفي عقد الاربعاء الماضي ان اللجنة قد تجاوزت دورها كجهة فنية مهمتها الإعداد والتنظيم للمؤتمر وسمحت لنفسها بالتدخل السافر في شئون المنظمات اليمنية من خلال وضع شروطها الغير قانونية.

«الميثاق»/ متابعات..

الشجاع : اللجنة خلقت معايير خارج إطار المبادرة الخليجية وآليتها

الجبري: على فنية الحوار أن تتعامل مع المنظمات المدنية باحترام

بشير: نتمنى من الأخ رئيس الجمهورية أن يستجيب لمطالبنا

حيث أبدت قيادات المنظمات والاتحادات والنقابات عن استغرابها من إصرار اللجنة في التدخل بشئون المنظمات المدنية، وقالت: ان ذلك التدخل يفتح الطريق للاستحواذ على حصة المجتمع المدني التي لم تكن متناسبة أساسا مع حجم هذه الشريحة الاجتماعية التي تغطي معظم المدن اليمنية وريفها.

وقالت إنها تمتلك الملايين من الأعضاء وترتبط بالمجتمع ارتباطا مباشرا في المدن والقرى وقواعدها الجماهيرية تفوق قواعد الأحزاب السياسية.

واكدت تلك القيادات :» إن اللجنة الفنية ظهرت أنها غير محايدة وأنها مازالت تقف عاجزة عن التوصل إلى أرضية مشتركة وعلينا أن نميز بين الكيفية التي تراها اللجنة وتلك التي تراها أحزابها».وأعلنت رفضها الكامل لمبدأ المناصفة شمال وجنوب لممثلين المجتمع المدني في الحوار ورفضهم أيضا لتسييس مؤتمر الحوار الوطني بالتقاسم مابين شمالي وجنوبي لكل المكونات المشاركة في المؤتمر.مطالبة رعاة المبادرة الخليجية والمجتمع الدولي للوقوف إلى جانب المجتمع المدني في اليمن صاحب المصلحة الحقيقية في بناء الدولة المدنية دولة الحقوق والكرامة والحرية والمساواة.

حيث قال الدكتور عادل الشجاع - رئيس التحالف المدني للسلام ان رفض المنظمات المدنية لتلك الشروط باعتبارها تخلق معايير خارج إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتسعى لتحويل المؤتمر من حوار مجتمعي إلى حوار نخبوي.وقال إن اللجنة الفنية عندما عجزت عن إيجاد آلية لإشراك المنظمات والشباب في الحوار بدأت بوضع شروط تعجيزية لتحول دون مشاركة المنظمات والشباب في مؤتمر الحوار الوطني.

القعود : نتمنى أن تعيد اللجنة الفنية النظر في شروطها التعجيزية

وأضاف الشجاع : «إننا فوجئنا بـ(٤٠) مقعدا لمنظمات المجتمع المدني لا تتناسب مع حجمها كونها تضم أكثر من (١٣) ألف منظمة وإتحاد ونقابة يمنية، تمتلك الملايين من الأعضاء وترتبط بالمجتمع ارتباطا مباشرا في المدن والقرى وقواعدها الجماهيرية تفوق قواعد الأحزاب السياسية»

وأكد على أن اليمن إذا أرادت أن تخرج من أزمتها الراهنة من خلال حوار وطني شامل أن تبدأ بالحوار من المديريات والمحافظات عبر المجالس المحلية وصولا إلى مؤتمر شامل يكون الشعب اليمني كله قد شارك في رسم مستقبل اليمن الجديد

وكشف الشجاع عن إعداد رؤية لمنظمات المجتمع المدني تجاه القضايا الوطنية ذات الأولوية الموضوعة على جدول أعمال مؤتمر الحوار منها القضية الجنوبية وقضية صعدة والاعتراف والمصالحة والتسوية الدائمة وأسس بناء الدولة ونظام الحكم والحقوق والحريات والمواطنة المتساوية وبناء القوات المسلحة والأمن والتمنية الشاملة والمستدامة.

وقال : إن تلك الرؤيا تهدف إلى فتح حوار وطني فاعل وبناء لتعزيز مهام المرحلة التاريخية بالتحول إلى دولة مدنية حديثة وتعزيز الوحدة والديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة المدنية وصيانة وتعزيز منجزات الثورة والوحدة والديمقراطية وتحقيق الإصلاحات التشريعية والاقتصادية .

اسماعيل: نستغرب عدم اشراك المغتربين وتمثيلهم في مؤتمر الحوار

كما كشف رئيس التحالف المدني للسلام ايضا عن تشكيل المجتمع المدني في اليمن لحكومة ظل لمراقبة أداء حكومة الوفاق الوطني.

من جانبه شبه - عبده الجبري عن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن - شروط اللجنة الفنية بشروط الوظيفة العامة إذا انطبقت عليه الشروط كاملة قبل في الوظيفة العامة وإذا لم تكون متطابقة لا وظيفة له.

وأعلن الجبري رفض الجميع للحصة التي اعتمدت للمنظمات المدنية من قبل اللجنة الفنية، ودعا الجبري الفنية بأن تتعامل مع المنظمات المدنية كمنظمات يمنية يقودها يمنيين وليست كمنضمات يقودها لاجئون.

فيما ناشد محمد بشير - رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بأن يستجيب لمطالب المنظمات والاتحادات والنقابات المدنية من خلال إنصافها وإعطائها حقوقها المشروعة.

وطالب بشير اللجنة الفنية بالتراجع عن شروطها وسحبها كونها شروط تعجيزية وغير قانونية.

وتمنى محمد القعود عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بأن تعيد اللجنة الفنية النظر في شروطها التعجيزية ، وتخصيص (٤٠) مقعدا لأكبر شريحة يمنية.وقال القعود نتمنى أن تكون هناك نسب كبيرة ومقاعد أكثر للمنظمات والاتحادات والنقابات اليمنية في المشاركة في الحوار الوطني.

أما الأمين العام المساعد لمجلس المغتربين اليمنيين والجاليات اليمنية منصور اسماعيل فقد طالب بضم صوت ا لمغتر بين اليمنيين إلى جانب المنظمات المدنية في اليمن من أجل الوقوف ضد محاولات الإقصاء والتهميش وإعاقة مشاركتهم في الحوار الوطني. وعبر عن استيائه من عدم وجود مغترب يمني في اللجنة الفنية للحوار الوطني.

أكدت أنه وجه باستيعاب كافة المكونات السياسية في الحوار

مصادر: رئيس الجمهورية يعيد تقرير اللجنة الفنية لتعديله

علي الشعباني

علمت «الميثاق» من مصادر سياسية رفيعة أن الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية سيعيد التقرير الختامي المرفوع له من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الى اللجنة من جديد خلال اليومين القادمين لإعادة النظر فيه واستيعاب الملاحظات المقدمة بشأن عدد من المواضيع التي تجاهلتها اللجنة وأخرى لم تتوفق في اختيارها.

وأوضحت المصادر أن من بين تلك الملاحظات على التقرير عدم التزام اللجنة بمضامين المبادرة الخليجية وآليتها وقراري مجلس الأمن رقم «٢٠١٤- ٢٠٥١» والتي تعتبر المرجعية الرئيسية للحوار الوطني، اضافة الى تجاهل اللجنة ذكر الوحدة اليمنية وضرورة الحفاظ عليها باعتبارها من أهم الثوابت الوطنية.

وأشارت المصادر الى أن التقرير الذي قدمته اللجنة الفنيه للأخ رئيس الجمهورية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م تم التلاعب في عدد من محاوره ومواده بدون علم بعض أعضاء اللجنة وهو ما كان عضو اللجنة الفنية صلاح الصيادي قد كشف عنة عبر وسائل الاعلام الأمر الذي جعل اللجنة امام موقف محرج أمام الرأى العام.

وأوضحت المصادر أن الأخ عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - قد أبلغ هيئة رئاسة اللجنة الفنية عدم موافقته على اقصاء أي مكون من أي طرف سياسي او جماهيري وبخاصة الشباب، والذي حصرت اللجنة تمثيلهم في مؤتمر الحوار على ساحات (التغرير)، لتعيد خلال يومي السبت والأحد الماضيين النظر في معايير تمثيلهم بعد أن كانت قد بدأت في نشر استمارات المشاركة في وسائل الاعلام وحصرت المشاركة فيها على ساحات (التغرير التابعة للمشترك) إلا أنها تراجعت عن تلك المعايير فيما يخص المرأة ومنظمات المجتمع المدني وتعمدت بطريقة مخالفة للمبادرة الخليجية وقراري مجلس الامن في ما يتعلق بالشباب ولا يزال هناك خلاف حول هذا الموضوع حتى اليوم.

اللجنة الفنية تجاهلت المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن

موعد عقد المؤتمر لن يعلن إلا بعد استكمال قوائم ممثلي كافة المكونات المشاركة

شباب المؤتمر يطالبون بتغيير ممثلي المؤتمر في اللجنة الفنية ويهددون باستقالات جماعية

هذا وكان الاخ رئيس الجمهورية قد أبلغ هيئة رئاسة اللجنة الفنية أن موعد اعلان مؤتمر الحوار الوطني لن يتم إلاّ بعد أن تستكمل اللجنة قوائم المشاركين في المؤتمر من جميع المكونات .

الجدير بالذكر ان شباب المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف يطالبون رئيس المؤتمر والامين العام بتغيير ممثلي المؤتمر في فنية الحوار كون من يدعون تمثيلهم اليوم خانوا الامانة ويتآمرون على شباب اليمن..

مؤكدين ان على قيادة المؤتمر ان تمتلك الشجاعة وتغيير ممثليها أسوة بالحوثيين او تعين من ينوب عنهم لدى اعمال اللجنة الفنية أسوة بعضو اللجنة باذيب الذي حضر اجتماعات اللجنة الفنية بدلا عن ياسين سعيد نعمان الذي تغيب عن حضور اجتماعات اللجنة عدة اشهر

وهدد شباب المؤتمر بتقديم استقالات جماعية او الاعتصام أمام مقر اجتماعات اللجنة الفنية لمنع من يدعون انهم يمثلون المؤتمر من دخول مقر الاجتماعات.

فنية الحوار تقر معايير مشاركة المنظمات والمرأة في معايير الشباب

أقرت اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل معايير طلب الترشح من مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية من الاتحادات والنقابات والمنظمات والجمعيات للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل .واشترطت اللجنة أن تكون هذه المؤسسات يمنية وفاعلة ولها أنشطة مستمرة موثقة وعلى أن يكون لديها ترخيص من الجهة المختصة أو يكون لها قانون أو نظام خاص ينظم اعمالها.

و حددت اللجنة الفنية مدة عشرة ايام لاستقبال طلبات الترشح للمستقلات من القطاع النسائي والمستقلين من مؤسسات المجتمع المدني وفقا لما سيحدده الاعلان المنشور حول موعد بدء استلام ملفات طلبات الترشح مع تحديد آخر موعد للاستلام .هذا وقد واصلت اللجنة الفنية مناقشاتها المستفيضة حول المعايير والآليات الخاصة بترشح المستقلين والمستقلات من مكون الشباب على أن تواصل اجتماعها اليوم الإثنين للإنتهاء من هذا البند .

كما ناقشت اللجنة في اجتماع سابق معايير الترشح وآليات تسليم ملفات الترشح بالنسبة لممثلات القطاع النسائي من خلال المعايير العامة التى يجب توافرها في جميع أعضاء وعضوات مؤتمر الحوار الوطني كالمواطنة والأهلية القانونية الكاملة, والتحلي بدرجة عالية من الإحساس بالمسؤولية والالتزام بحقوق الإنسان والقانونين الدولي الإنساني وأن لا يكون قد سبق مواجهتهم بدعاوى ذات مصداقية مدعومة بدلائل قوية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني الدولي, وألا يكون خاضعاً لجزاءات اعتمدها مجلس الأمن الدولي.

اضافة الى معايير خاصة تتمثل في عدم انتماء المرشحة إلى أي حزب سياسي أو قوى سياسية, وان تكون من الناشطات في قضايا المرأة والمجتمع، وأن تكون عضوة في منظمة نشطة أو ممن ثبتت مشاركتهن في فعاليات جماهيرية. وحسب بلاغ صحفي صادر عن الناطقة الرسمية للجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل أمل الباشا فانه بالنسبة لإجراءات طلب الترشح أقرت اللجنة الفنية أن تكون بتعبئة استمارات الترشح المعدة من قبل اللجنة الفنية وتسليمها موقعة مع صورة من وثيقة إثبات الهوية كالبطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر مع تسليم وثائق تثبت المشاركة الفاعلة لمقدمة طلب الترشح في الدفاع عن قضايا المرأة مع صورتين شخصيتين.